

اقتصاد

عصام شلهوب

نظام لمعاش يحفظ حقّ المضمونين
قانون نظام التقاعد شاخ في مجلس النواب

استُنبطت فكرة مشروع نظام خاص بالانتقال من تعويض نهاية الخدمة الى المعاش التقاعدي، المؤمل وضعه على سكة التنفيذ قبل منتصف السنة، لأنّ الامل مقطوع من اقرار مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي شاخ في ادراج مجلس النواب

رهباً لن يجد السبيل للخروج من المجلس قانوناً نافذاً، على رغم ادراجه منذ عقود وعقود على بساط التشريع، وتعرّضه لشتى المناقشات والتعديلات واعادة الدرس.

هذا النظام استدعى طرحه بصفة "العجلة" تدهور سعر الليرة للحد من انهيار قيمة التعويضات. ولن يحل مكان المشروع الانهيار بل سيكون مكمل له، وسيكون موقتاً في حال أقر لفترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات.

لو كان المشروع الاساس بات قانوناً نافذاً منذ عقود، لما كان مضمونون كثر صفوا تعويضاتهم على مدى كل هذه السنوات وخسروا قيمها او انفقوها، ولما كان لحق الاجحاف بالمضمونين الذين خرجوا من الخدمة قسراً منذ بدء الازمة قبل سنتين وحتى اليوم، وشفوا تعويضاتهم فيما احتجزتها المصارف بعد تحويلها الى دولار، واما انفقوها بداعي الحاجة وكانت خسرت قيمتها الشرائية بفعل انهيار القدرة الشرائية، بل كانوا ضمنوا ليامهم السود التي يعيشونها سندا في آخر كل شهر.

اما بالنسبة الى احتساب قيمة المعاش التقاعدي، فستحدد قاعدته الحسابية دراسة اکتوارية ومالية تعدها منظمة العمل الدولية. لكن كيف يمكن تقدير قيمة هذا المعاش اذا كان التعويض قد خسر اصلا من قدرته نتيجة تدهور سعر الليرة، اي بمعنى آخر، ما هي القاعدة التي ستعتمد لاحساب معاش في ظل الضبابية التي تحيط بسعر الليرة واستمرار تفاقم التضخم يوميا؟

سؤال آخر يجوز طرحه ايضا، كيف يمكن هذا النظام ان يبصر النور في شهر، في حين لا يزال مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية عصيا عن الصدور؟

الواقعة وقعت، على امل في ان يعوّض هذا النظام على المضمونين الذين سيصبحون خارج الخدمة، ما خسره اسلافهم، وعلى امل في ان يكون موقتا وليس دائماً.

وقد اكد المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي في حديث الى "الامن العام"، ان هذا النظام "موقت"، وقال انه "لا ينسف مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الموجود في مجلس النواب، الذي اذا ما أقر يحتاج الى سنتين ليدخل حيز التنفيذ".

هل ينسف مشروع النظام الخاص بالانتقال من تعويض نهاية الخدمة الى المعاش التقاعدي، مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الموجود في مجلس النواب منذ سنوات؟

من المؤكد ان النظام الذي نعمل عليه حالياً لا ينسف مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الموجود في مجلس النواب، الذي اذا ما أقر يحتاج الى سنتين ليدخل حيز التنفيذ وذلك وفقاً لما ورد في نص مشروع القانون. اما بالنسبة الى النظام الخاص بالانتقال من تعويض نهاية الخدمة الى المعاش التقاعدي الذي نعمل عليه، فهو مكمل لذلك الموجود في مجلس النواب. واضطرنا الى اللجوء اليه لمعالجة مشكلة تدني القدرة الشرائية لتعويض نهاية الخدمة الناتج عن انهيار قيمة الليرة اللبنانية. وسيعمل به موقتا لمدة 5 او 10 سنوات، وذلك الى حين اقرار نظام التقاعد والحماية الاجتماعية في مجلس النواب.

ما هي القاعدة الحسابية التي سيعتمدها هذا النظام لتوزيع قيمة التعويض على مدى الحياة؟ تعمل اللجنة المكلفة دراسة هذا النظام على

تحديد القاعدة الحسابية التي سيعتمدها لتوزيع قيمة التعويض على مدى الحياة، بناء على دراسة اکتوارية ومالية تعدها منظمة العمل الدولية، التي ستعنى بوضع هذا النوع من الاسس للنظام، مع التسليم بأن القيمة المحددة لهذا المعاش يجب ان تعود بفائدة اكبر على المضمون من قيمة تعويض نهاية الخدمة، خصوصا في ظل الظروف الراهنة. وما تقوم به الدراسة الحالية، هو اعطاء نسبة 60 الى 80% من الحد الأدنى الرسمي للاجور او 1.33% عن كل سنة خدمة، ايهما افضل للاجير.

هل تكفي المبالغ المجمعة لكل مضمون ليستفيد شهريا وعلى مدى الحياة؟ وانطلاقاً من ذلك هل هناك آلية تمويلية تدعم استدامة هذه المبالغ لتكفي مدى الحياة؟

هذا ما ستقره اللجنة، وسيتم اختيار واحد من سيناريوهات عدة. لكن مما لا شك فيه ان المبالغ المجمعة لن تكفي لتمويل هذا النظام، ولكن يجب توفير الدعم لها لتأمين معاش تقاعدي لائق للمضمون المتقاعد مدى الحياة، وهو ما ستحدده الدراسة الاکتوارية التي يفترض ان لا تزيد نسبة الاشتراكات على 1%.

هل وضعت تقديرات لقيمة هذا المعاش التقاعدي كي يغطي المضمون مصروفه الشهري في ظل الازمة التي نعيشها؟ وعلى اي سعر صرف لليرة في مقابل الدولار؟

ستحدد قيمة المعاش التقاعدي في ضوء الدراسة التي تعدها منظمة العمل الدولية، فهي التي ستحدد لكل سيناريو الكلفة والمعاش التقاعدي الناتج عنه. ستوضع معادلة حسابية



المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي.

بالمليارات. ما هو مصير هذه الاموال؟ وهل ستكون في اساس تمويل النظام المطروح؟

الاموال المترتبة على مساهمة الدولة بنسبة 25% تعود الى فرع ضمان المرض والامومة حصراً، وبعد الحصول عليها ستسد الاموال التي استدانها من فرع تعويض نهاية الخدمة لتمويل فرع ضمان المرض والامومة، وسيودع ما تبقى في فرع ضمان المرض والامومة، وستعتمد على هذه الاموال لرفع التعريفات الاستشفائية والطبية والدوائية. ولذلك نحن نطالب الدولة بضرورة تسديد هذه الديون ضمن فترة اقصاها خمس سنوات، لتتمكن من استخدامها في تسوية اوضاع المضمونين واعادة الامن والامان الى هؤلاء.

اذا كان المشروع الموجود في مجلس النواب استغرق عقوداً من الدرس ولم يبصر النور، فكيف يمكن لهذا النظام الذي تطرحونه ان يوضع موضع التنفيذ خصوصا وانه لم يلق اجماعاً من خبراء في هذا المجال وحتى من اللجنة المكلفة دراسته؟

في ظل الانهيار الذي تشهده البلاد لا سيما انهيار القيمة الشرائية لتعويضات نهاية الخدمة الموجودة بالليرة اللبنانية، لا يمكننا البقاء مكتوفي الايدي من دون القيام باية مبادرة واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها تحسين وضع المضمونين. فمن الممكن والمتوقع ان لا يلقى هذا الطرح موافقة الجميع، الا اننا سنسعى بشتى الوسائل لاطلاقه، ولكن بالتأكيد بعد تأمين التمويل اللازم له، والتأكد من تماسك كل عناصره واسسه، وذلك حفاظاً على أموال فرع تعويض نهاية الخدمة وضماناً لها، اي بمعنى آخر لن نفرط بتعويضات نهاية الخدمة لحوالي 430 الف اجير من اجل تحسين أوضاع حوالي 30 الف اجير، سيحالون على التقاعد خلال السنوات العشرة المقبلة. اذا أنجزت الدراسات الاکتوارية في مهلة اقصاها 10 نيسان كما وعدنا من منظمة العمل الدولية، وتأمين التمويل اللازم، نؤكد ان موضوع اقراره في مجلس الادارة ومصادقة سلطة الوصاية عليه لا يجب أن تستغرق اكثر من ثلاثة اشهر حدا اقصى.

”

قانون التقاعد
يحتاج الى سنتين ليدخل
حيز التنفيذ

“

لتحويل تعويض نهاية الخدمة الى معاش تقاعدي مدى الحياة، تُضاف اليه الفوائد المصرفية مع امكانية تغذيته من مصادر تمويل اخرى، مثل زيادة نقطة على الاشتراكات، وسيتم تحديدها لاحقاً، ما يحفز قيمة الدفعات الشهرية للمعاش التقاعدي. لا يمكننا تحديد سعر الصرف الذي ستعتمده ولم نتطرق الى هذا الموضوع، فالمبالغ المجمعة في فرع نهاية الخدمة هي بالليرة اللبنانية. كما يجب في البداية تحديد كلفة هذا النظام ومصادر تمويله، وبناء على ذلك تحدد قيمة المعاش التقاعدي الشهري، والذي لن يكون له علاقة بسعر صرف العملة الوطنية، كما اوضحنا في جوابنا على السؤال الثاني اعلاه.

آلا تعتقدون ان اجحافا لحق بالمضمونين الذين صفوا تعويضاتهم وكانوا يأملون في معاش تقاعدي تأخر كثيراً؟

من المؤكد هناك اجحاف سيلحق بالمضمونين الذين صفوا تعويضاتهم قبل الازمة وادعوها لدى المصارف بالليرة اللبنانية، واولئك الذين صفوا تعويضهم خلال الازمة بعد انهيار قيمة الليرة اللبنانية. علماً أن ادارة الصندوق قامت بمحاولات لرفع قيمة هذا التعويض. فقد اجتمعنا اكثر من مرة مع سعادة حاكم مصرف لبنان الذي ابدى ترحيباً باقتراح احتساب التعويض على سعر صرف المنصة (3900 ليرة سابقاً)، لكن وحتى تاريخه لم يصدر اي قرار بهذا الشأن عن سعادة حاكم

مصرف لبنان، كون هذا الموضوع يتطلب توافقا مع دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية.

هل يمكن لهذا المضمون الذي صفى تعويضه ان يعيد المبلغ ويستفيد من هذا النظام؟

بالنسبة الى هذا النظام لا اظن انه يمكن ان يكون ذا مفعول رجعي، فمن خلاله نعمل على انقاذ ما يمكننا انقاذه من دون العودة الى الوراء، إذ يتطلب دراسات مالية واكتوارية دقيقة لقراره، ولا نستطيع اخذ التعويضات المسحوبة ضمن حساباتنا. لذا لا يمكن للمضمون الذي صفى تعويضه ان يعيده للاستفادة من هذا النظام، لا سيما ان احتساب قيمة المعاش التقاعدي لن تكون مرتبطة فقط بمبلغ تعويض نهاية الخدمة، انما سيكون لاحتسابها اسس واعتبارات عدة.

لصندوق الضمان مستحقات على الدولة المترتبة عن نسبة مساهمتها وهي 25% وتقدر